

الاتجاهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية في ظل تصاعد أزمات الجوار

*The New Orientations of the Algerian Security Approach in Light of Escalating Neighborhood Crises*يسرى أوشريف¹، عبد اللطيف بوروبي²Youssra OUCHERIF^{*1}, Abdellatif BOUROUBI²¹جامعة قسنطينة 03 صالح بونيندر، (الجزائر)، youssraoucherif@gmail.com²جامعة قسنطينة 03 صالح بونيندر، (الجزائر)، abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/10/31

تاريخ الإرسال: 2025/09/24

Abstract :

This study aims to clarify the contours of the Algerian security approach in light of escalating neighboring crises, particularly in the Maghreb countries and the political changes they witnessed after the wave of 2011 revolutions, and in the African Sahel, which is experiencing dramatic political transformations that have established a state of instability in the region. This has prompted Algeria to review its security approach during the constitutional amendments it underwent in 2020, to align with the nature of emerging challenges and the necessity of adapting to the requirements of the evolving security and political reality in the region.

Keywords: New Algerian Security Approach – National Security – The Regional Dimension– Neighboring Country Crises

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء معالم المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل تصاعد رهانات أزمات الجوار، لا سيما في الدول المغاربية وما شهدته من تغييرات سياسية بعد موجة ثورات 2011، وفي الساحل الإفريقي الذي يشهد تحولات سياسية دراماتيكية أسست لحالة اللإستقرار في المنطقة، مما دفع بالجزائر إلى إعادة مراجعة مقاربتها الأمنية خلال التعديلات الدستورية التي شهدتها سنة 2020، حتى تتماشى مع طبيعة التحديات المستجدة، وضرورات التكيف مع اشتراطات الواقع الأمني والسياسي المستجد بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الأمنية الجزائرية الجديدة – الأمن القومي – البعد الإقليمي – أزمات دول الجوار.

* المؤلف المرسل.

1. المقدمة

منذ سنة 2011 توالى العديد من الأزمات على منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأخذت رقعة الأزمات في الاتساع والتصاعد خاصة أمام التدخل الأجنبي في كل من سوريا وليبيا وشمال مالي، ناهيك عن ظهور داعش وتمددتها عبر بؤر الأزمات، ما سرع من وتيرة اتحاد الإرهاب بالجريمة المنظمة، وانتعشت بالموازاة مع ذلك حركية الهجرة غير الشرعية، كما راجت تجارة الأسلحة والمخدرات وتوسعت تداعيات الأزمات إلى دول الجوار، ولم تسلم الجزائر من هذا المشهد حيث عانت بشكل خاص من تداعيات أزمة ليبيا وشمال مالي إضافة إلى تهديدات أمنية أخرى.

وبوصول الرئيس "عبد المجيد تبون" وتشكيل حكومته بدا جليا التوجه لتفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية في ملف إدارة تهديدات أزمات الجوار خاصة ليبيا وشمال مالي استجابة لتصاعد وتيرة الأزمة بها باعتبارها العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري، وبحلول موعد عرض مسودة التعديل الدستوري للنقاش قبل الاستفتاء حولها في نوفمبر 2020، تم - ولأول مرة - دسترة مادة تسمح للجيش الجزائري بالتدخل العسكري الإنساني للحفاظ على السلم تحت قبعة المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، وتقيد سلطة الرئيس في السماح بإرسال قوات عسكرية للخارج بموافقة ثلثي أعضاء غرفتي البرلمان، وهو ما نظر إليه على أنه توجه جديد في المقاربة الأمنية الجزائرية القائمة على ثلاثية: لا نتدخل لا نتحالف، نتعاون، مؤكدة على الدعم الدائم لمقاربة الحل السياسي لأزمات الجوار وعدم الموافقة أو الانخراط في أي تدخل عسكري.

تأسيسا على ما سبق نحاول من خلال دراستنا هذه تتبع واستقراء أهم الاتجاهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية في ظل تصاعد تهديدات أزمات الجوار وتحديات التدخل

العسكري الإنساني وتداعياته على الأمن القومي الجزائري. وعليه سننطلق في مقالنا هذا من الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم التوجهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية في تفعيل الدور الجزائري لإدارة أزمات الجوار في ظل تصاعد التهديدات العابرة للأوطان وتحديات التدخل العسكري الإنساني؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) ما هي أهم محددات المقاربة الأمنية الجزائرية؟
 - (2) ما هي أهم التوجهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية بعد دستور 2020؟
 - (3) ما هي الأطر النظرية المفسرة للتوجهات الجديد للمقاربة الأمنية؟
- وكإجابة أولية على الإشكالية سننطلق في هذه الدراسة من الفرضية التالية:

إذا كانت التوجهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية تقضي بإمكانية التدخل العسكري الإنساني تحت مظلة المنظمات الدولية لحفظ السلم، فإن هذه التوجهات الجديدة تعطي هامش المناورة لصانع القرار الأمني لتفعيل الدور الجزائري في إدارة أزمات الجوار.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة مع المنهج التحليلي، كم تم توظيف المقترح البنائي للدراسات النقدية، مع الاستعانة بالنظريات المتعلقة بالدراسات الأمنية.

وبناء عليه سنقسم دراستنا إلى المحاور التالية:

1. الأمن القومي والأمن الإقليمي: إشكالية المصطلح ومرونة المفهوم.
2. الأطر النظرية لتفسير التوجهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية.
3. المضامين الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية لإدارة أزمات الجوار.
4. مبادئ المقاربة الأمنية الجزائرية: بين التقليد والتكيف.
5. نحو تصور جديد للمقاربة الأمنية الجزائرية.

2. الأمن القومي والأمن الإقليمي: إشكالية المصطلح ومرونة المفهوم

يعرف المشهد الأمني المتوسطي بشكل عام والمغاربي بشكل خاص، تنامٍ مستمر ومتصاعد لتهديدات أمنية؛ بعضها يرجع لتسعينات القرن الماضي، وأخرى نتيجة الأزمات الراهنة التي تعيشها شعوب المنطقة ، إضافة إلى تحالف التهديدات الأمنية الصلبة مع بعضها البعض كالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وتعاضدها مع التهديدات الناعمة وتصدر التهديدات السايبرانية المشهد الأمني الدولي في عصر ثورة التكنولوجيات والاتصال، ما جعل الأمن المتوسطي والمغاربي بشكل عام والجزائري بشكل خاص، يتجه إلى ضرورة مراجعة المقاربة الأمنية المنتهجة وتكييفها مع التحديات المستجدة لتجاوز تداعيات هذه الأخيرة على أمنها القومي نحو تعزيز أمن إقليمي ودولي يسوده السلم والاستقرار .

لقد أصبح الأمن متشعب الأبعاد، متعدد المظاهر، إذ لا يمكن بحال من الأحوال فصل الأمن الداخلي عن الأمن الخارجي أمام تداخل التهديدات وسرعة انتشارها وتعدد أبعادها ومدرَكاتها، بل وتوسع دلالاتها وتوصيفاتها في ظل غياب التصور الواضح الجامع للمفاهيم المركزية للأمن، وهو ما يضع صانع القرار الأمني أمام إشكالية انتهاج مقاربة أمنية ناجعة وفعالة لإدارة مختلف المسائل الأمنية الآنية المطروحة أمامه، كما يصعب تحقيق هدف ديمومة صلاحية تسيير نفس الملف بنفس الإستراتيجيات والسياسات والآليات لتسارع تغير المشهد الدولي وتداخل فواعله.

لم تسلم المقاربة الأمنية الجزائرية من هذه الصعوبات، فقد فرضت الضرورات المستجدة للواقع الدولي المعاصر، التوجه إلى مراجعة المقاربة الأمنية الجزائرية حتى تتوافق مع التغيرات الحاصلة محليا وإقليميا ودوليا، للحفاظ على الأمن القومي الجزائري واندماجها

في الساحة الإقليمية والدولية بما يضمن أمنها ويساهم في حفظ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، ويدعم فعالية دور سياستها الخارجية بشكل عام ومقاربتها الأمنية بشكل خاص.

لأجل فهم المضامين الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية لإدارة أزمات الجوار، سنسعى إلى استجلاء الأطر والمفاهيم النظرية التي ستستخدم كعدسة تحليلية لفهم وتقييم المقاربة الأمنية الجزائرية.

في البداية نود الإشارة إلى صعوبة ضبط المفاهيم في حقل الدراسات الأمنية بشكل خاص، ومع تصدر استخدام مصطلح الأمن في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فقد حظي هذا الأخير باهتمام أكاديمي واسع لضبط مدلولات المصطلح وأبعاده والمصطلحات المتداخلة معه، ورغم الجهود المتواصلة للإحاطة بماهيته، لا يزال الباحثون المهتمون بالدراسات الأمنية يصطدمون بإشكالية غياب تعريف جامع مانع لهذا المصطلح، بسبب اختلاف الوحدة المرجعية للأمن وطبيعة التهديدات وتوسعها وغياب الإجماع في تعريف مصطلح التهديد وآثاره.

تضمن الاستخدام المعاصر لمصطلح "الأمن" تنوعاً مذهباً في المعنى. يمكن أن يشير "الأمن" إلى نوع من الأدوات المالية، أو حالة نفسية، أو أنظمة دفاع، أو حالة جسدية، وغير ذلك الكثير.¹

فالتأصيل العلمي لمفهوم الأمن القومي National Security بمرجعياته الأنطولوجية والإبستمولوجية، عرف عديد المحاولات من طرف مختلف رواد نظريات العلاقات الدولية والباحثين في حقل الدراسات الأمنية، وذلك بسبب غياب مفهوم مركزي للأمن القومي. وقد عرفه هنري كيسنجر Kissinger Henry: "أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".²

ويعرفه أرنولد وولفر Arnold Wolfers : " الأمن كقيمة في مدلوله الموضوعي

هو غياب التهديد للقيم الأساسية، أما في مدلوله الذاتي هو غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم".³

يعتبر هذا التعريف بداية التأسيس لمفهوم الأمن الناعم الذي ببساطة يعرف الأمن على أنه "غياب" الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم، إذ يسلط الضوء على أن التحقق الذاتي والموضوعي للأمن لا يقل أهمية للمفهوم الناعم عنه للحسابات الصلبة. علاوة على ذلك، فإنه يوضح المعنى الذي قد لا تكون فيه قيمة الأمن شيئاً يمكن تقييمه بشكل مجرد، ولكنه يعتمد على السلع المؤمنة.⁴ وقد ميز وولفرز بين الأبعاد الموضوعية والذاتية للأمن لتوسيع إمكانية أن تبالغ الدول أو تقلل من التقدير الفعلي لاحتمالية الضرر بالقيم المكتسبة⁵

وفقاً لتعريف حامد ربيع، يعد الأمن مصطلحاً حديثاً برز بوضوح في الفترة ما بين الحربين العالميتين. إنه يعكس سياسة تنتهجها مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، وتسعى من خلالها إلى إرساء تعاون عسكري وتنظيمي فيما بينها. يهدف هذا التعاون إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في شؤون ذلك الإقليم. جوهر هذه السياسة يتجلى في ثلاثة أبعاد رئيسية: أولاً، الاعتماد الإقليمي المتبادل؛ ثانياً، الاستجابة الموحدة للقوى الخارجية التي قد تفرض نفوذها على الإقليم؛ وثالثاً، حماية الوضع الراهن داخل هذا الإقليم.⁶

من جانب آخر يرى الباحث دافيد بالدوين David A. Baldwin أن الأمن القومي عبر تطوره لم ينظر إليه على أنه الهدف الأساسي لجميع الدول، بل كان هدفاً واحداً من بين عدة قيم، اختلفت أهميتها النسبية عبر الزمان والمكان، إضافة إلى أن هذا الهدف يجب السعي إليه من خلال التقنيات العسكرية وغير العسكرية، كما كان الحذر والتحفظ من

السياسات العسكرية أمراً شائعاً، وتم تكريس اهتمام علمي كبير للعلاقة بين الأمن القومي والشؤون الداخلية، مثل الاقتصاد والحريات المدنية والعمليات السياسية الديمقراطية.⁷ فالأمن القومي يعرف على أنه التحرر من التهديدات التي تشكل خطراً على بقاء الدولة، ويشمل توفير العناصر التالية: وحدة الأراضي، السيادة وحرية اختيار النظام السياسي، الظروف الكافية لرفاهية المجتمع وتنميته.

أما الأمن الإقليمي Regional Security ليس مجرد مجموع الأمن القومي لكل دولة من الدول داخل تلك المنطقة؛ بل إنه يندرج تحت مفهوم التوافق بين جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة في إيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة. وهذا يضمن الحفاظ على حقوق ومصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة ومتوازنة.⁸

وبما أننا نعاصر فترة تداخل الأمن الداخلي بالأمن الخارجي نتيجة توسع مدركات التهديدات الأمنية، صعد مجدداً للسطح الاهتمام بالأمن الإقليمي، فأمن الدولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها جغرافياً بل والمتراصة معها مصالحها، مما يجعل مستوى التحليل الإقليمي أكثر ملائمة لاستيعاب ديناميكيات التحديات الأمنية المطروحة وتحديد ميكانيزمات وبدائل التفاعل معها. ولكن ما يظهر جلياً للباحثين في حقل الدراسات الإقليمية هو غياب تصور واضح وتعريف جامع مانع للإقليم ناهيك عن الأمن الإقليمي، الأمر الذي يصعب على الباحث الأكاديمي ضبط المفاهيم المنتهجة في الدراسة، فنلاحظ أن مفهوم الإقليم لا يقتصر على الجوار الجغرافي، بل يتسع مداه لتلك الدول التي تشهد اعتماداً متبادلاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإثنية والأمنية... إلخ، ويمكن أن نضيف لها الأقاليم التي تشهد ذات التهديدات الأمنية.

خلص دافيد بالدوين في مقاله "مفهوم الأمن" أن العالم يحتاج إلى اختراق نظري يوفر فهما أفضل، وهو اختراق معياري يوسع فكرة أخلة المجتمع، واختراق تجريبي يسهل الاعتراف بالاعتماد المتبادل المتزايد، واختراق سياسي يعزز الإرادة وذلك من خلال أجندة أمنية موسعة.⁹

أما حين نتطرق لمفهوم الجوار فلا بد من التعرّيج إلى أهمية الموقع الجغرافي للدولة، وما يفرضه هذا الموقع من تهديدات وهو ما اهتمت به دراسات الجغرافيا السياسية، فالموقع الجغرافي يحدد مجال رقعة الأرض التي تملؤها الدولة واختصاصها القانوني والسياسي، ويحدد الدول المتاخمة لها والتي تتشارك معها حدودا جغرافيا برية وبحرية، وتنشأ بين الدولة وجيرانها علاقات وظيفية وعضوية، كلما اتجه شكلها إلى التعاون ساهم ذلك في استقرار وأمن وازدهار الدولة، أما لو عرفت هذه العلاقات صراعا وتنافسا أدت إلى تهديد استقرار الدولة وأمنها.

3. الأطر النظرية لتفسير التوجهات الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية

لتقديم تحليل شامل للمقاربة الأمنية الجزائرية في سياق التحديات الجديدة، سنعمد على عدد من الأطر النظرية والمفاهيمية، كمحاولة لبناء إطار تحليلي خاص بموضوع الدراسة في بعده الإقليمي.

"يشرح مصطلح الأمن الإقليمي من خلال مشاركة الدول داخل الإقليم في سعيها لحماية الإقليم والدفاع عنه ضمن حدود أنظمتها المستقلة. كما يرفض الأمن الإقليمي تطبيق المفهوم دون أن يكون مصحوبا بعدد من الكيانات السياسية التي يمكن وصفها بالدول، أي كيانات تمتلك شرعية قانونية في الأسرة الدولية وتنتمي إلى إقليم معين. إنه مفهوم يصور تصور

دولة معينة لإقليمها، وكيفية تحقيق الحماية من خلال اتفاق بين أعضائها، وهو ما يتطلب أن تكون للدولة القدرة على الوصول إلى ذلك الهدف.¹⁰

وبما أننا في دراستنا هذه نحلل التوجهات الجزائرية للمقاربة الأمنية في ظل أزمات الجوار، بعبارة أخرى نحلل وفق مستوى التحليل الإقليمي سنستعير بعض التفسيرات النظرية للمقاربة البنائية لإعطاء صورة أوضح على حجم التهديدات والشواغل الأمنية التي تبني مدركات أمنية خاصة اتجاه البعد الإقليمي للمقاربة الأمنية الجزائرية.

1.3 نظرية المجمعات الأمنية الإقليمية: (Regional Security Complex Theory - RSC)

تفسر هذه النظرية، التي طورها باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Wæver)، كيف أن وجود الأمن أو غيابه لدولة ما يرتبط بشكل وثيق بأمن جيرانها، مما يشكل "مجمعا أمنيا" مترابطاً. فهو "يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تتجاوز حدود الدولة، مما يجعل الاستقرار الأمني يعتمد على أمن المنطقة المحيطة".¹¹

يعد دور الترابط الأمني والتأمين (Securitization) والتكتل الجغرافي (Geographical Clustering) في تشكيل المجمعات الأمنية الإقليمية (RSC) ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، تستند إلى رؤية نظرية وتجريبية متنوعة. وتوفر الأسس النظرية لـ نظرية المجمعات الأمنية إطاراً لفهم التفاعل بين هذه العوامل في تشكيل ديناميكيات الأمن الإقليمي.¹²

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعلات القوى على مستوى النظام العالمي، والتي لديها القدرة على تجاوز المسافة، وتفاعلات الجهات الفاعلة الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتها المحلية - وهي في الأساس بيئتها الأمنية الأساسية. تركز نظرية مجمع الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

1- تميل معظم التهديدات إلى الانتشار بسهولة أكبر على مسافات قصيرة أكثر من المسافات الطويلة. ووفقاً لـ "والت" Stephen M. Walt ، فإن القرب الجغرافي عامل فعال في الأمن لأن العديد من التهديدات تتحرك بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالتهديدات الطويلة.¹³

2- ويعتبر أن القدرات والنوايا الأمنية للدول كانت مرتبطة تاريخياً بجيرانها، وبالتالي فإن درجة الاعتماد الأمني المتبادل عادة ما تكون أكثر حدة بين الجهات الفاعلة داخل المجمع الأمني من بين الجهات الفاعلة داخل المجمع وغيرها من خارجها. بالإضافة إلى ذلك، قد تخترق القوى العالمية المجمع الأمني إذا كان واسع النطاق، وتمتلك المناطق درجة كبيرة من الاستقلالية في إنشاء أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.¹⁴

وبما أن أمن الجزائر لا يمكن فصله عن الديناميكيات الأمنية في ليبيا ومالي وعموم منطقة الساحل، فهذه النظرية توفر إطاراً لتحليل الترابط الأمني وتأثيره على الاستجابات والسياسات الوطنية، والمرجعيات التي تؤسس للموقف الأمني الجزائري إزاء أزمات الجوار والمنطق المناسب للتعامل معها.

2.3 مفهوم المسؤولية عن الحماية وتحديات السيادة: (Responsibility to Protect)

هناك مبدأ في العلاقات الدولية يؤكد على مسؤولية الدولة في حماية مواطنيها من الجرائم الفظيعة، ومسؤولية المجتمع الدولي في حال فشل الدولة، في حماية مواطنيها من هذه الجرائم، وهذا ما يشكل تحدياً لمفهوم السيادة المطلقة كما تفسرها بعض الدول.

بدأ المفهوم بالظهور في تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول (ICISS) عام 2001، كرد فعل على قلق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بشأن أحداث مثل رواندا. تم تبنيه رسمياً من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قمة 2005، ليصبح

"سلاحاً سلمياً" يهدف إلى حماية السلم العالمي وتنمية الإنسان عبر تحديد المسؤوليات الدولية.¹⁵ يشير المفهوم إلى تحول من "ثقافة حصانة الدول" إلى "ثقافة مسؤولية الدول"، مؤكداً أن الدولة هي المسؤول الأول عن حماية شعبها من الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.¹⁶

في حال عجز الدولة أو عدم رغبتها في القيام بهذه المسؤولية، أو إذا كانت هي المتسببة في هذه الجرائم، تنتقل مسؤولية الحماية إلى المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن الدولي. يتولى مجلس الأمن، بموجب صلاحياته في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تحديد ما إذا كان الوضع يهدد السلم والأمن الدوليين، ويمكنه حينها الإذن باستخدام القوة العسكرية لوقف هذه الممارسات.¹⁷

خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد عام 2005م، تحفظت الدولة الجزائرية مع مجموعة من الدول، مثل كوبا ومصر وإيران وباكستان والاتحاد الروسي وفنزويلا... إلخ على مقترح مسؤولية الحماية. واعتبرت أن هذا المصطلح يتميز بالغموض والمطاطية، مما يفتح الباب أمام إمكانيات واسعة لخرقه وبخاصة من طرف الدول الكبرى. هذا جعل من الجزائر دولة حساسة تجاه قضاياها السيادية وترفض رفضاً مطلقاً المساس بالسيادة.¹⁸

وتبرز نظرية المسؤولية عن الحماية جوهر التحدي الذي تواجهه الجزائر والمتمثل في: كيف توازن بين التزامات المجتمع الدولي (أو مسؤولية حماية السكان) ومبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل الذي تتبناه، وهذا ما سنسعى إلى تحليله من خلال التطرق إلى موقف الجزائر وكيف تفسر هذا المفهوم، خاصة بعد تدخل الناتو في ليبيا.

3.3 الدبلوماسية الوقائية والأمن الوقائي: (Preventive Diplomacy & Preventive Security)

يتمثل الجوهر النظري لهذه المقاربة في أنه نهج استباقي يهدف إلى منع النزاعات من الاندلاع أو التصعيد باستخدام أدوات غير عسكرية (الوساطة، بناء الثقة) وتدابير أمنية، اقتصادية، واجتماعية لتعزيز الاستقرار. ويعرف الدبلوماسي السوداني "محمد أحمد عبد الغفار" أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يشير إلى: "الدور الذي يمكن أن يقوم به طرف ثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتسم بالعنف الجماعي، ودرء آثار الثلاثة التي تتمثل في القتل الجماعي ولظاهرة اللجوء وظاهرة الانتشار إلى أماكن أخرى داخل أو خارج منطقة النزاع".¹⁹

❖ **المقاربة التنموية:** ويتجلى تطبيق هذه المقاربة في كونها تسلط الضوء على كيف تشكل الدبلوماسية الوقائية ركيزة أساسية في المقاربة الأمنية الجزائرية، كبديل مفضل للحلول العسكرية المباشرة، وكيف تدمج التنمية ضمن هذا المفهوم.

❖ **مقاربة التعاون جنوب - جنوب:** تسعى الجزائر جاهدة إلى توثيق أواصر التعاون بين دول القارة الإفريقية في إطار مقاربة التعاون جنوب- جنوب وتفعيل أواصر الترابط والتعاون في مختلف المجالات، مما يسمح لهم بمواجهة التحديات والأزمات. من هذا المنطلق كرست الجزائر جهودها الدبلوماسية من أجل حل - القضايا والنزاعات العالقة بين الدول الإفريقية، وهو ما يتجلى في لعب دور الوسيط في قضايا أزمات القارة.²⁰

4.3 إطار "التحديات الهجينة: (Hybrid Threat Framework)

حسب تقرير صدر عن حلف شمال الأطلسي سنة 2011، عرف التهديد الهجين " هو مصطلح شامل يشمل طائفة واسعة من الحوادث والأفعال السلبية مثل الإرهاب والهجرة

والقرصنة والفساد والصراع العرقي وما إلى ذلك، وهو ليس أداة الفواعل غير الدولية غير المتماثلة أو غير الحكومية حصرا ولكن يمكن القيام بها من قبل الفواعل الدولانية الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.²¹

يستند الجوهر النظري لهذه المقاربة إلى التهديدات التي تجمع بين أساليب وأدوات مختلفة (عسكرية وغير عسكرية، حكومية وغير حكومية) لتحقيق أهداف استراتيجية، مثل تداخل الإرهاب والجريمة المنظمة، والحرب السيبرانية.

ويتجلى تطبيقها في هذه الدراسة في كونها تقدم أداة لتحليل طبيعة التحديات التي تواجه الجزائر من الساحل وليبيا ومالي ، وتفسر لماذا لم تعد المقاربات الأمنية التقليدية كافية، مما يبرر اتجاه الجزائر نحو تعزيز قدراتها التكنولوجية والاستخباراتية.

4. المضامين الجديدة للمقاربة الأمنية الجزائرية لإدارة أزمات الجوار

1.4 مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية:

تعرف العقيدة الأمنية بأنها: "التصور الأمني الذي يحدد المنهجية التي تقارب بها الدول أمنها، كما يحدد أفضل السبل لتحقيقه." ²² كما تشير العقيدة الأمنية الوطنية لأي بلد إلى: "مجموع السياسات العسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تهدف بشكل صريح إلى تعزيز حماية مصالح الأمن القومي للدولة." ²³

كما يقصد بها أيضا: "مجموعة الآراء والمبادئ والاعتقادات التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، بما يمكنها من تفسير الأحداث ذات الطابع الأمني." ²⁴ ومنه فالعقيدة الأمنية الجزائرية تشمل تصورا أمنيا يحكمه الانطلاق من مبادئ ثابتة تاريخية وجغرافية وحتى أيديولوجية خيمت على التصور الأمني لملفات السياسة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال، وأخرى مصلحة ظرفية تهدف إلى الحفاظ على الأمن أمام تعدد الشواغل

الأمنية وتصاعد مدركات التهديد وتشعب الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، فرضتها مقتضيات الواقع السياسي الدولي وطبيعة أزمات الجوار.

وتعد الجزائر البلد الأكثر ذوداً عن الأمن الإقليمي، إذ تركز له إمكانات أكبر بكثير من غيرها، بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي وبإمكانياتها الخاصة، ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاماً بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسياً وعسكرياً.²⁵

2.4 محددات المقاربة الأمنية الجزائرية:

إن فهم العقيدة الأمنية لأي دولة يتطلب استقصاء العوامل الأساسية التي تشكلها وتحدد توجهاتها. بالنسبة للجزائر، تتجلى هذه العوامل في مجموعة من المحددات المتداخلة التي تملّي على سياستها الخارجية والأمنية سمة الاستمرارية والثبات، رغم التحولات الجيوسياسية المتلاحقة.

1.2.4 المحدد الجيوسياسي: Geopolitical Determinant يتجاوز تأثير الجيوبوليتيك على العقيدة الأمنية للدول مجرد سرد العوامل الجغرافية، بل يتعمق في كيفية تشكل التصورات الاستراتيجية للدولة ورؤيتها لموقعها ودورها في النظام العالمي.

تقع الجزائر شمال غرب إفريقيا بين خطي طول 12° شرقاً و 9° غرباً، ودائرتي عرض 37° شمالاً و 19° جنوباً مساحتها 2.381.741 كلم²، محتلة بذلك أكبر بلد من حيث المساحة عربياً وإفريقياً وإسلامياً.²⁶ يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً مالي وتشاد وشرقاً تونس وليبيا وغرباً المغرب والصحراء الغربية، تشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا وتمتد حدودها على طول 6343 كلم، حيث تتشارك مع مالي شريط حدودي طوله 1376 كلم، ومع جمهورية النيجر شريط حدودي طوله 956 كلم، مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية تتشارك 463 كلم من الحدود، و 1559 كلم مع المملكة

المغربية"، و42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية و982 كلم مع ليبيا.²⁷

الشكل رقم (1): خريطة الجزائر السياسية



المصدر: موقع قناة الشروق الجزائرية <https://2u.pw/ZdPvB> تاريخ التصفح: 2025/07/04.

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2024 حسب إحصائيات البنك الدولي 46,814,308 مليون نسمة،²⁸ يتركز أغلبية السكان في مدن الشمال الجزائري، تتميز التركيبة السكانية للجزائر من العرب والأمازيغ وأقوام أخرى توافدت على الجزائر عبر حقبة التاريخية المختلفة، كما تحوز الجزائر على موارد طبيعية ومعدنية مهمة.

انفتاح الجزائر على عدة دوائر استراتيجية متداخلة ومتراصة، تؤثر تفاعلاتها بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن القومي الجزائري، وتلقي بظلالها على عقيدتها الأمنية وخياراتها الاستراتيجية. ويتفاوت اهتمام صانع القرار الأمني الجزائري بهذه الدوائر بناء على

طبيعة "الشواغل الأمنية" التي تفرزها و"التحديات المنبعثة" منها، والتي يحتمل تصديرها عبر هذه الفضاءات.²⁹

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي متعدد الأبعاد للجزائر في المغرب العربي، المتوسط، وإفريقيا، يجعل الأمن الجزائري مكشوفاً على عدة جبهات، وبالتالي فإن العقيدة الأمنية الجزائرية تغطي وتأخذ في الاعتبار هذا التعرض الأمني. تلتزم الجزائر بالتعاون وتبادل الخبرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال الانخراط في مجموعة من الحوارات والمبادرات المقترحة التي تهدف إلى الحفاظ على أمن المنطقة ومواجهة التحديات الأمنية القائمة، التي تتمثل بشكل أساسي في ثلاثية: الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. ومن أبرز الحوارات والمبادرات التي تشارك فيها الجزائر: مبادرة "5+5 دفاع التي تأسست عام 1990، والحوار الأطلسي-المتوسطي الذي أسسه حلف الناتو مع سبع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط عام 1994.³⁰

2.2.4 المحددات التاريخية والأيدولوجية: Historical and Ideological Constraints شكلت

المقاومة الجزائرية للاستعمار (1830-1962) المرجعية الأساسية لتوجهات الجزائر الخارجية الإقليمية والدولية بعد استرجاع السيادة الوطنية. حيث أكدت

الثورة الجزائرية (1954-1962) على الوحدة والسيادة الوطنية، الاستقلالية في التعاون، الثوابت الوطنية، رفض القمع والهيمنة والتدخل أو الاحتلال الأجنبي، فقد شكلت مبادئ الثورة التحريرية حيز الزاوية ليس فقط في استرجاع الجزائر لحريتها، بل حتى في ضبط سلوك الفاعل الجزائري مع فضاءه الخارجي، وهو ما دفعه باستمرار إلى العمل من أجل التنسيق والتعاون المشترك لتحقيق هذه الأهداف في الجزائر وباقي المستعمرات.³¹

لترسخ بذلك المرجعية التاريخية الموروثة عن فترة الاستعمار بعمق مبدأ السيادة الوطنية المطلقة ورفض أي تدخل خارجي، حتى لو كان لأغراض إنسانية، هذا المبدأ يعد خطأً أحمر لا يمكن التنازل عنه في أي سيناريو أمني، رغم تغير الوضع بعد فترة استرجاع السيادة وفي فترات متباعدة، من المد التحريري إلى المطالبة بتبني نظام دولي جديد، إلى تفكك المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة، إلى حروب وأزمات إقليمية إلى ما يسمى الربيع العربي، فإن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت تتميز بالاستمرارية والثبات أكثر من التغيير الجذري، خاصة فيما يتعلق بالملفات الحيوية التالية:

1. حق الشعوب في تقرير مصيرها: مبدأ متجذر في تاريخ الجزائر كدولة نالت استقلالها عبر ثورة تحريرية.

2. السيادة الوطنية المطلقة: تعتبر حصناً منيعاً ضد أي تدخل خارجي، وهي مبدأ غير قابل للتفاوض.

3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: يعبر عن احترام سيادة الآخرين ورفض فرض الإرادة على الدول، مستلهما من تجربة الجزائر ذاتها.

4. احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال: يعزز الاستقرار الإقليمي ويجنب النزاعات على الحدود، وهو مبدأ ضروري لمنطقة تعج بالتوترات.³²

وتستند العقيدة الأمنية الجزائرية على هذه الأعمدة الفكرية الأربعة كقناعات عميقة متأصلة في الوعي الجمعي والمؤسساتي للدولة الجزائرية، وتحدد الإطار العام للمقاربة الأمنية، كما توجه ردود الفعل تجاه الأزمات. على سبيل المثال، الموقف الجزائري الرفض للتدخل العسكري في 2011 في ليبيا كان نابعا من مبدأ السيادة وعدم التدخل المتجذرين في هذه العقيدة.

3.2.4 المحدد الأيديولوجي والقيمي: مثلت الإشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة للعقيدة الأمنية الجزائرية، رسخ مبادئ مثل: العدالة الاجتماعية، ومقاومة الهيمنة، ودعم حركات التحرر الوطني، ليس فقط داخل الجزائر بل كامتداد لرؤيتها للعلاقات الدولية.

كما كان لخيار الحرب الباردة المتمثل في تبني "سياسة عدم الانحياز" أو "الحياد الإيجابي" اقتداء بعدة تجارب أخذت بها العديد من الدول؛ دوره في بلورة هذه العقيدة.

5. مبادئ المقاربة الأمنية الجزائرية: بين التقليد والتكيف

تعد المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع أزمات الجوار انعكاسا لمجموعة من المبادئ الراسخة التي تشكل جوهر سياستها الخارجية. هذه المبادئ، التي يمكن تلخيصها في عدة نقاط، توجه سلوك الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي، وتسعى للحفاظ على الأمن والسلم المحلي والإقليمي عبر مختلف قنواتها الدبلوماسية والعسكرية. ويمكن تلخيص أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تصوغ مقاربتها الأمنية في التعامل مع أزمات الجوار في النقاط التالية:³³

1. مبدأ حسن الجوار الإيجابي: يركز على بناء علاقات سلمية وبناءة مع الدول المجاورة.

2. مبدأ التعاون: يدعم الشراكات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المشتركة.

3. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات: يفضل الحلول الدبلوماسية والتفاوضية للأزمات.

4. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: يعتبر ركيزة أساسية تعبر عن احترام السيادة الوطنية ورفض فرض الإرادة الخارجية.

5. مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: يعزز الاستقرار الإقليمي ويجنب النزاعات الحدودية.

6. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: مبدأ متجذر في تاريخ الجزائر كدولة نالت استقلالها عبر ثورة تحريرية.

7. مبدأ الدفاع عن السلم والأمن الجهويين: يشير إلى الدور الاستباقي للجزائر في حفظ الاستقرار في محيطها.

واصلت الجزائر مساعيها الرامية إلى المحافظة على الأمن والسلم المحلي والإقليمي عبر مختلف قنواتها الدبلوماسية مستندة إلى مبادئ سياستها الخارجية التي تحكم علاقاتها مع دور جوارها، وهي في ذلك تستند على معادلة ثلاثية:

- إعداد جيش قوي محترف مهمته حماية الحدود والدفاع عن الوطن ضد أي تهديدات.
- توكبها دبلوماسية نشطة قائمة على مبادئ راسخة تهدف لتكريس الأمن والسلم الإقليمي.
- تدعمها مبادرات سياسية تنموية وعسكرية مشتركة جهوية وإقليمية ودولية.

تعتبر المبادئ الراسخة للمقاربة الأمنية الجزائرية التي عرضناها في هذه الدراسة جزءا من الهوية الوطنية، لكن واقع التهديدات الدولية الراهنة يفرض على الجزائر إعادة تقييم هذه المبادئ في ظل التهديدات المترتبة بالأمن الجزائري، ولا يكون هذا بالتخلي عن هذه المبادئ، بل بإيجاد صيغة مرنة للتطبيق تسمح بالتعامل مع التهديدات الجديدة المطروحة دون المساس بجوهر العقيدة.

وبناء عليه، فعقيدة الجزائر الأمنية دفاعية في جوهرها، ومحددة وفقا لقيم لا تجعلها تمس بالمصالح الأمنية للدول الأخرى، هذا على عكس العديد من الدول، ولا سيما الكبرى منها التي تمنح نوعا من الصلاحية لعقيدتها الأمنية، تتجاوز حدودها الجغرافية. وفي هذا

الشأن يتساءل بوزان: "ما الحق الذي لدى الدولة لتحديد قيمتها الأمنية بشكل يحتم عليها أن يكون لها نفوذ ما وراء ترابها، مع ما يترتب على ذلك من انتهاك شبه حتمي للمصالح الأمنية للغير".³⁴

6. نحو تصور جديد للمقاربة الأمنية الجزائرية

يرى د. عبد النور بن عنتر أن "طبيعة التهديدات غير الدولية وانتشار الأزمات في تخومها وتعقدها تسببت في بعض التناقض في مواقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ (المؤسسة لعقيدها الأمنية) والمصالح (الأمنية)، ما حتم تعاملنا مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية. فإذا كان قرار فتح المجال الجوي، والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية، يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل، فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها. وعليه تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلحي وكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها".³⁵

ومما سبق يتضح أن الوضع الأمني المستجد بشواغله الأمنية وتهديداته الممكنة والمحتملة شكل خطورة بنيوية ووظيفية وحتى وجودية للأمن القومي الجزائري بشكل خاص والأمن بشكل عام، خاصة إذا تعارض بشكل صارخ مع المصالح الحيوية للدولة، بحيث يمكن هنا التنبؤ والاستشراف باختلاف مواقف الدول حيال الأزمات المطروحة، إذ يعد التمسك بالثوابت التاريخية (المستلزم الأخلاقي) الرافض للتدخل كما في الحالة الجزائرية في إدارتها لملفاتها الأمنية، خطأ استراتيجيا ومعضلة حتمية قد تدفع جراه الكثير أمام تسارع وتيرة الأحداث، بل يحتم ذلك ضرورة الإسراع بضبط الاستراتيجيات والخطط اللوجيستية

والمواقف، وسبل إدارة الأزمات مع ما يتناسب وطبيعة التحديات الجديدة حفاظا على أمنها القومي.

وفي هذا السياق تبنت الجزائر -ولأول مرة- في دستور 2020 مادة جديدة تتيح لها التدخل العسكري والإنساني خارج حدودها في إطار المنظمات الدولية والإقليمية. فقد جاء في المادة 91 المعدلة: " يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:

1- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني،

2- يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان.

كما ربط تعديل الدستور الجديد المادة 91 بإضافة فقرة في المادة 31 لتصبح بثلاث فقرات تنص على " تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها - تبذل الجزائر جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية - يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلام".

كما جاء التعديل بإضافة جديدة في المادة 30 حيث "يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور"، زيادة لما كانت عليه من قبل " تمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها

الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري".³⁶

وعلى الرغم من أن التجربة الميدانية أثبتت أن التدخلات غالبا ما تقود إلى المزيد من التأزم والقلق الأمني، فإن الجزائر تقدم مقاربة للأمن عبر التعاون والوساطة، طارحةً جملة من البدائل التي تركز حول خمسة محاور رئيسية:³⁷

1. **المحور العملياتي (التدابير الأمنية والعسكرية الوطنية):** تتضمن الإجراءات الأمنية والعسكرية التي اتخذتها الجزائر على حدودها منذ اندلاع الأزمة الليبية في عام 2011، وقد وسعت هذه التدابير لتشمل تقريبا كل حدودها البرية، مع تركيز خاص على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.

2. **مسارات التعاون الثنائي:** يتمثل في بناء شراكات سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس، ليبيا، مالي، والنيجر). يشمل الدعم السياسي والمالي (مساعدات وقروض)، والدعم الأمني (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى الدعم العسكري (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب).

3. **المبادرات الإقليمية متعددة الأطراف:** يتضمن هذا المحور إطلاق مسارين ثلاثين (الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر) للتعاون والتنسيق الخاص بالأزمة الليبية. كما يشمل مبادرات أخرى لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها، مثل مبادرة دول الميدان (الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا) التي أطلقت عام 2010.

4. **تسوية أزمات المنطقة بالتعاون والوساطة:** تقود الجزائر عدة وساطات في جوارها، متبينة خيار التعاون والوساطة لحل النزاعات.

5. **التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات:** يركز هذا المحور على عزل العنصر السياسي عن الإرهابي، في محاولة لتفكيك الشبكات الإرهابية دون الانخراط في صراعات داخلية واسعة.

7. خاتمة

في ختام هذه الدراسة نستنتج أن الجزائر في سعيها لتكييف مقاربتها الأمنية مع مستجدات البيئة الإقليمية والدولية، والتهديدات المتصاعدة، واجهت تحديات معقدة تتطلب ردود فعل تتناسب معها، وهي تعتبر بمثابة محركات قد تسهم في تطوير العقيدة الأمنية الجزائرية بالحفاظ على المبادئ، والتكيف مع متطلبات الوضع الدولي الراهن. ويمكن إجمال أهم التحديات في ما يلي:

— تحدي التوفيق بين المبادئ الراسخة "المستلزم الأخلاقي" والمصالح المتغيرة "المستلزم المعياري".

— تصاعد التوترات الإقليمية المعرقة لمساعي التعاون.

— تحدي تصاعد الأزمات في دول الجوار الجزائري وتأثيرها على الأمن القومي.

فعلى الرغم من أن الجزائر تعلي من شأن التعاون الإقليمي كبديل مفضل للتدخلات الخارجية، فإن هذا المبدأ يصطدم بواقع التوترات التاريخية والسياسية في المنطقة، فتوتر العلاقات الجزائرية المغربية كمثال على ذلك، يعد عقبة رئيسية في سبيل تفعيل إتحاد المغرب العربي. فمثل هذه التوترات تقضي إلى استبعاد متبادل للمبادرات الإقليمية بدلاً من توحيد الجهود لمواجهة تحديات مشتركة مثل: الإرهاب في منطقة الساحل. كما أنها تؤدي إلى إضعاف القدرات الإقليمية بسبب الخلافات البينية، فعدم وجود تنسيق أمني إقليمي قوي، يعطي فرصاً للفاعلين غير الدوليين للاستفادة من الفراغات الأمنية، ويجعل المنطقة أكثر عرضة للتدخلات الخارجية في غياب إدارة فعالة للطوارئ الإقليمية.

ويبقى السبيل الأمثل لمواجهة هذا التحدي هو تجاوز هذه الخلافات الإقليمية أو على الأقل إيجاد آليات للتعاون الأمني "براغماتي" يحقق المصالح المشتركة، حتى لو لم يتم حل جميع القضايا السياسية العالقة، فيصبح التدخل العسكري الإنساني أمرا لا بد منه لحماية مصالح البلد قبل تفاقم تداعيات الأزمات وفق "نظرية الدومينو".

8. الهوامش والمراجع

¹ Herington, J. C. C, 2012, The concept of security: Uncertainty, evidence and value [Unpublished doctoral dissertation], The Australian National University, p11.

² Kissinger, H, 1968, Nuclear Weapons and Foreign Policy, London: Wild Field and Nicholson, p 46.

³ Wolfers, A, 2012, Discord and collaboration, Essays on International Politics, Baltimore: John Hopkins University Press, (1962) P.150.

⁴ Herington, J. C. C, op.cit, pp29,30.

⁵ Ibid, p 62.

⁶ Khelifi, R., & Ben Debla, A., 2025, Regional Security Complex, Journal of Legal and Political Thought, 9(1), p1181.

⁷ David A.Baldwin, 1997, The concept of security, Review of International Studies, British International studies Association, vol 23, N 01, p30.

⁸ Laifaoui, B., Soula, N., & Hallab, H., Novembre 2024, Regional Security : A Conceptual Approach, La Revue Africaine des Sciences Sociales « Pensées genre. Penser autrement » Vol. IV, N° 5, 5 p 56.

⁹ David A.Baldwin, 1997, Op. cit, p23.

¹⁰ Khelifi, R., & Ben Debla, 2025, op.cit, p1182.

¹¹ Laifaoui, B., Soula, N., & Hallab, H., 2024, op. cit, p 58.

¹² Farzayee, S., Jul-Dec 2023, From State-Centric to Security Complexes: A Review of Regional Security Complex Theory in International Relations, Resolusi journal social politik, Vol.6 No.2 p 167.

¹³ توفيق بوسطي، مدرسة كوبنهاغن . نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، موقع المعهد المصري للدراسات، نقلا عن:

<https://2u.pw/cvb9x> تاريخ التصفح: 2025/07/05، التوقيت: 17:30

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ صلاح الدين بودرابلة، 2021 مسؤولية الحماية وموقف الجزائر منها، مجلة السياسة العالمية، (2)5، ص.ص. 207-208.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 207.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 207.

¹⁸ المرجع نفسه، ص.ص 212، 213

¹⁹ الخطاب حرايبي، وداد غزلاني، 2022، الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية: دور الأمم المتحدة في نزاع ميانمار المتجدد، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7 العدد 01 ص 515.

²⁰ عائشة قادة بن عبد الله، جوان 2022، الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية. مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، (1)، ص 60.

²¹ عزيز نوري، سمير سليمان، 2021، التهديدات الهجينة بين إشكالية التعريف وأنماط المواجهة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جانفي ص 480.

²² صالح زباني، 2010 تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تحديات العولمة مجلة المفكر، المجلد الخامس، العدد 01، ص 290.

²³Tandoğan, M., & Bouacha, O, The Algerian Security Approach Towards the Sahel Region: Case of Mali, Türkiye Mecmuası, 271, 2017, p 312.

²⁴ صالح زباني، مرجع سبق ذكره، ص 290.

²⁵ عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2018. نقلا عن: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110.html> تاريخ التصفح: 30.04.2021 الساعة: 15:40.

²⁶ منصور لخضاري، 2015، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين- التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص.ص 37، 38.

²⁷ عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية، 2016، ص.ص 208، 209.

²⁸ موقع البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ>

²⁹ منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³⁰ Farouk Kouider Moussaoui 2023, The Algerian National Security Challenges in light of the World Politics Transformations, The Journal of Legal and Political Researches, Volume: 05 N°: 01 2023, pp 10, 11.

³¹ إسماعيل دبش، 2017، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي أزماتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص.ص 123، 132.

³² المرجع نفسه، ص.ص 123، 132.

³³ فيصل مراد، 2019، مقارنة الأمن القومي الجزائري ومبادرات تشكيل "النظام الأمني الإقليمي المشترك"، استراتيجية، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية لوزارة الدفاع الوطني، العدد 11، السداسي الأول، ص.ص 50، 51.

³⁴ عبد النور بن عنتر، مارس 2022، سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليمية والحراك داخليا، مجلة سياسات عربية، المجلد 10، العدد 55، ص 25.

³⁵ عبد النور بن عنتر، 2018، مرجع سبق ذكره.

³⁶ المادة 91 من الدستور الجزائري 2020، نقلا عن:

<https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/04/07-1617788929622#/2020-c6242677-a3c8>

تاريخ الزيارة: 2025/07/04 على 21:45.

³⁷ عبد النور بن عنتر، 2018، مرجع سبق ذكره.